

التكليف ٧
مقرر: قضايا بحثية ٣ – برنامج الدكتوراه

إعداد الطالب: فادي مليباري
الرقم الجامعي: ١٣٤٨ ٢٥٢٠٠



المهمة المطلوبة:
عرض ومناقشة أحد المداخل النظرية المرتبطة بموضوع البحث وتحليل مدى
ملاءمتها للدراسة.
المدخل النظري المختار:
نظرية الوكيل والأصيل في إطار الحوكمة الرقمية.
موضوع المشروع:
دور المنصات الرقمية في تعزيز النزاهة التعاقدية في المشتريات العامة.

مدخل عام للإطار النظري

تمثل النظرية إطارًا تحليليًا يساعد في تفسير الظواهر التنظيمية والسلوكية في مجال المشتريات العامة. وتُعد النزاهة التعاقدية ظاهرة مركبة تتداخل فيها العوامل المؤسسية والتنظيمية والسلوكية. ولا يمكن تفسير هذه الظاهرة بالاعتماد على التحليل الوصفي فقط، بل تتطلب إطارًا نظريًا يفسر العلاقات بين الأطراف المختلفة.

وفي هذا السياق، تبرز نظرية الوكيل والأصيل بوصفها من أهم النظريات التي تفسر العلاقات التعاقدية. كما تبرز الحوكمة الرقمية كإطار حديث يفسر دور التكنولوجيا في ضبط هذه العلاقات.

نظرية الوكيل والأصيل (Agency Theory)

تقوم نظرية الوكيل والأصيل على تحليل العلاقة بين طرفين أحدهما يمثل الأصيل والآخر يمثل الوكيل. ويفترض أن الأصيل يفوض الوكيل للقيام بمهام معينة نيابة عنه. وتنشأ المشكلة عندما لا تتطابق مصالح الوكيل مع مصالح الأصيل. ويُعرف ذلك بمشكلة تضارب المصالح أو السلوك الانتهازي. في سياق المشتريات الحكومية، تمثل الجهة الحكومية الأصيل، بينما يمثل الموظفون والموردون الوكلاء. وقد يسعى الوكيل إلى تحقيق مصالحه الخاصة على حساب المصلحة العامة. وتؤدي هذه المشكلة إلى ظهور الفساد التعاقدي وضعف النزاهة في إجراءات الشراء العام.

الحكومة الرقمية (Digital Governance)

تشير الحكومة الرقمية إلى استخدام التقنيات الرقمية لتعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين جودة الإدارة العامة. وتمثل المنصات الرقمية أحد أهم أدوات الحكومة الرقمية في المشتريات العامة، حيث تسهم هذه المنصات في توحيد الإجراءات وتقليل التدخل البشري المباشر. كما تتيح تتبع العمليات التعاقدية بشكل كامل، مما يعزز المساءلة المؤسسية، وتعمل الحكومة الرقمية على تقليل عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المختلفة، كما تسهم في الحد من فرص التلاعب والتدخل غير المشروع في إجراءات المنافسات.

التكامل بين نظرية الوكيل والأصيل والحوكمة الرقمية

تفسر نظرية الوكيل والأصيل أصل المشكلة، وهي تضارب المصالح بين الأطراف التعاقدية. بينما تقدم الحوكمة الرقمية أدوات عملية للحد من هذه المشكلة، فالمنصات الرقمية تسهم في تقليل فجوة المعلومات بين الأصيل والوكيل. كما تعزز الرقابة من خلال تسجيل جميع الإجراءات بشكل إلكتروني، وتحد من السلوك الانتهازي عبر تقليل التفاعل المباشر وزيادة الشفافية. وبالتالي يمكن اعتبار الحوكمة الرقمية آلية تطبيقية لمعالجة إشكاليات نظرية الوكيل والأصيل في البيئة التعاقدية.

مدى ملائمة الإطار النظري للدراسة

يُعد هذا الإطار النظري مناسبًا بدرجة عالية لموضوع البحث. حيث تفسر نظرية الوكيل والأصيل جذور الفساد التعاقدي في المشتريات العامة. بينما تفسر الحوكمة الرقمية دور المنصات الرقمية في الحد من هذا الفساد، إلا أن هذا الإطار قد لا يكون كافيًا بمفرده لتفسير جميع أبعاد النزاهة التعاقدية. حيث لا يتناول بشكل مباشر العوامل الثقافية والتنظيمية المؤثرة في السلوك المؤسسي. كما أن بعض مظاهر الفساد قد تكون ناتجة عن ضعف الأنظمة وليس فقط تضارب المصالح. وبالتالي قد يكون من المناسب دعم هذا الإطار بنظريات إضافية مثل نظرية الاقتصاد المؤسسي.

رأي كباحث

برأيي كباحث أرى أن الجمع بين نظرية الوكيل والأصيل والحوكمة الرقمية يمثل إطارًا قويًا لتفسير النزاهة التعاقدية. إلا أن الإضافة العلمية الحقيقية تكمن في تطوير هذا الإطار ليصبح نموذجًا تحليليًا قابلاً للقياس. وكباحث، أقترح بناء نموذج يربط بين:

١. المنصات الرقمية.
٢. الشفافية الرقمية.
٣. الامتثال التنظيمي.
٤. النزاهة التعاقدية.

كما يسعى إلى اختبار هذا النموذج باستخدام بيانات فعلية من أنظمة المشتريات الحكومية، ويسهم ذلك في الانتقال من التحليل النظري إلى التحليل التطبيقي القابل للقياس.

الخلاصة

تُظهر نظرية الوكيل والأصيل أن الفساد التعاقدى ناتج عن تضارب المصالح وعدم تماثل المعلومات. وتوضح الحوكمة الرقمية أن التكنولوجيا يمكن أن تكون أداة فعالة لمعالجة هذه المشكلة، ويؤدي دمج النظريتين إلى بناء إطار متكامل يفسر النزاهة التعاقدية في المشتريات العامة، ويمثل هذا الإطار أساساً علمياً قوياً لمشروع البحث الحالي.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

